الأمم المتحدة

FCCC/SB/2025/5

الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ

Distr.: General
5 September 2025
Arabic
Original: English

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
الدورة الثالثة والستون
بيليم، 10–15 تشرين الثاني/نوفمبر 2025
البند 10 من جدول الأعمال المؤقت
عمل شرم الشيخ المشترك بشأن تنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي

الهيئة الفرعية للتنفيذ
الدورة الثالثة والستون
بيليم، 10–15 تشرين الثاني/نوفمبر 2025
البند 11 من جدول الأعمال المؤقت
عمل شرم الشيخ المشترك بشأن تنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي

الأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية[1] والأمن الغذائي وتحقيق التفاهم والتعاون والتكامل في الخطط

تقرير عن حلقة العمل مقدم من الأمانة*

موجز

عُقدت أول حلقة عمل أثناء الدورة في إطار عمل شرم الشيخ المشترك بشأن تنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي، عن موضوع الأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية1 والأمن الغذائي وتحقيق التفاهم والتعاون والتكامل في الخطط، خلال الدورة الثانية والستين لكل من الهيئتين الفرعيتين في شكل مختلط من أجل تيسير المشاركة حضورياً وافتراضياً. وعرض ممثلو الأطراف، والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، وكيانات تشغيل الآلية المالية وكيانات التمويل الأخرى، والمنظمات المشارِكة بصفة مراقب تجارب ذات صلة بموضوع حلقة العمل، وتبادلوا الآراء بشأن الكيفية التي يمكن أن تسهم بها هذه الأساليب في تحقيق أهداف العمل المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، خُصِّص خلال حلقة العمل وقت لتمكين المشاركين من التنسيق فيما يتعلق بالعمل المشترك.

(1) هذا لا يمنع اتباع أساليب أخرى.

* قُدِّمت هذه الوثيقة إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزها بعد الموعد النهائي نظراً إلى الحاجة إلى إجراء مشاورات داخلية.

الرجاء إعادة الاستعمال

قائمة المختصرات

مؤتمر الأطراف	مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
هيئة التنفيذ	الهيئة الفرعية للتنفيذ
هيئة المشورة	الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية

أولاً- مقدمة

ألف- الولاية

1- طلب مؤتمر الأطراف في دورته 27 إلى هيئة المشورة وهيئة التنفيذ إنشاء عمل شرم الشيخ المشترك بشأن تنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي، الذي يمتد لفترة أربع سنوات، بما يشمل تنفيذ نتائج عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة والأنشطة السابقة التي تناولت المسائل المتعلقة بالزراعة[2]، فضلاً عن المواضيع المقبلة، مسلِّماً بأن الحلول ينبغي أن تكون محددة السياق وأن تراعي الظروف الوطنية، وأن يتوخى العمل المشترك تحقيق مجموعة أهداف[3].

2- وتتضمن خريطة طريق عمل شرم الشيخ المشترك[4] حلقتَي عمل تُعقدان بالتتابع أثناء الدورتين 62 و64 لكل من الهيئتَين الفرعيتين في شكل مختلط من أجل تيسير المشاركة الحضورية والافتراضية لممثلي الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، وكيانات تشغيل الآلية المالية، وصندوق التكيف، وصندوق أقل البلدان نموّاً، والصندوق الخاص بتغير المناخ، والمراقبين[5]. وطلبت الهيئتان الفرعيتان، في الدورة 60 لكل منهما، إلى الأمانة تخصيص وقت خلال حلقتَي العمل للتنسيق فيما يتعلق بالعمل المشترك[6].

3- وبالإضافة إلى ذلك، دعت الهيئتان الفرعيتان، في الدورة 60 لكل منهما، الأطراف والمراقبين إلى إبداء آرائهم بشأن موضوع كل حلقة من حلقتَي العمل[7]، وموضوع الحلقة الأولى، على نحو ما ورد في خريطة الطريق، هو الأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية[8] والأمن الغذائي وتحقيق التفاهم والتعاون والتكامل في الخطط. وعلاوةً على ذلك، طلبت الهيئتان الفرعيتان، في الدورة 60 لكل منهما، إلى الأمانة أن تُعد تقريراً عن كل حلقة من حلقتَي العمل كي تنظر فيه كل هيئة من الهيئتين الفرعيتين في دورتها التي تلي حلقة العمل المعنية[9].

باء- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية والهيئة الفرعية للتنفيذ

4- قد ترغب الهيئتَان الفرعيتَان في النظر في هذا التقرير بهدف إعداد تقرير عن التقدم المحرز في العمل المشترك ونتائجه يُقدَّم إلى الدورة 31 لمؤتمر الأطراف.

(2) انظر الوثائق FCCC/SBSTA/2014/INF.2، وFCCC/SBSTA/2015/INF.6، وFCCC/SBSTA/2015/INF.7، وFCCC/SBSTA/2016/INF.5، وFCCC/SBSTA/2016/INF.6.

(3) المقرر 3/م أ-27، الفقرة 14.

(4) ترد في المرفق الثاني لكل من الوثيقتين FCCC/SBSTA/2024/7 وFCCC/SBI/2024/13.

(5) عملاً بالمقرر 3/م أ-27، الفقرة 15(ب).

(6) FCCC/SBSTA/2024/7، الفقرة 109، وFCCC/SBI/2024/13، الفقرة 56.

(7) يمكن الاطلاع على المساهمات التي قُدّمت إلى حلقة العمل الأولى في https://www4.unfccc.int/sites/submissionsstaging/Pages/Home.aspx (اكتب "agriculture, food" في خانة البحث).

(8) هذا لا يمنع اتباع أساليب أخرى.

(9) FCCC/SBSTA/2024/7، الفقرتان 113 و114، وFCCC/SBI/2024/13، الفقرتان 60 و61.

ثانياً- المداولات

5- نظمت الأمانة أول حلقة عمل أثناء الدورة في إطار عمل شرم الشيخ المشترك، في 17 حزيران/يونيه 2025، خلال الدورة 62 لكل من الهيئتين الفرعيتين، وعُقدت حلقة العمل في شكل مختلط لتيسير المشاركة حضورياً وافتراضياً. وكانت المشاركة مفتوحة أمام جميع الأطراف والمراقبين الذين حضروا الدورة.

6- وأدلت مقررة هيئة التنفيذ، آيشين توربانجي، بملاحظات افتتاحية بالنيابة عن رئيسة الهيئة، وقدّمت شرحاً مفصلاً لولاية حلقة العمل. ودعت كلوديا هايدكه (ألمانيا) وتيكيني ناكيداكيدا (فيجي) إلى أن يتشاركا في تيسير حلقة العمل. وأدلت نائبة رئيس هيئة المشورة، كارول فرانكو، بالملاحظات الختامية.

7- وتضمنت حلقة العمل ست جلسات:

(أ) العروض المقدمة من الأطراف؛

(ب) وجهات نظر المنظمات المشارِكة بصفة مراقب؛

(ج) العروض المقدمة من كيانات التمويل؛

(د) تحديثات الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية؛

(هـ) المناقشة العامة: تبادل للآراء بين المشاركين في حلقة العمل، بتوجيه من الميسرين المتشاركين؛

(و) وقت مخصص للتنسيق فيما يتعلق بعمل شرم الشيخ المشترك.

8- ودُعي الأطراف وممثلو فئات المنظمات المشارِكة بصفة مراقب وكيانات التمويل إلى الإجابة في عروضهم على الأسئلة الإرشادية التالية:

(أ) ما هي تجربتك/النهج الذي تتبعه فيما يتعلق بالأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي وتحقيق التفاهم والتعاون والتكامل في الخطط؟

(ب) كيف يمكن أن تسهم الأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي في تحقيق أهداف عمل شرم الشيخ المشترك؟

9- وبالإضافة إلى ذلك، قُدِّم عرضان رئيسيان. وقدّم العرض الأول مارسيال بيرنو، الخبير في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. أما العرض الثاني فقدّمته نوسيفو ناوسكا – جين جيزيل، سفيرة جنوب أفريقيا في روما، والممثلة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى وكالات الأمم المتحدة في روما ورئيسة لجنة الأمن الغذائي العالمي.

10- ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن حلقة العمل، بما في ذلك المذكرة المفاهيمية وجدول الأعمال والبث الشبكي والعروض والبيانات، في الموقع الشبكي لاتفاقية المناخ[10].

(10) https://unfccc.int/event/workshop-on-systemic-and-holistic-approaches-to-implementation-of-climate-action-on-agriculture-food.

ثالثاً- موجز العروض

ألف- العروض الرئيسية

11- قدم العرض الرئيسي الأول لمحة عامة عن موضوع حلقة العمل، بما في ذلك إيضاح المصطلحات. وقال الخبير إن الأساليب المنهجية تشمل فهم أوجه الترابط والصلات بين المكونات الفردية داخل النظم وفيما بينها، بينما تشمل الأساليب الكلية تحليل النظم ككل وفهم كيفية ترابط المكونات بغية الاضطلاع بوظائف تتجاوز مجموع الوظائف التي يمكن أن تضطلع بها مكوناتها على نحو منفصل. وتشمل المنظومات الغذائية جميع العناصر التي تتعلق بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وتحضيرها واستهلاكها، وتشمل نظم الأغذية الزراعية، بالإضافة إلى ذلك، إنتاج المنتجات الزراعية غير الغذائية[(11)].

12- ووفقاً للخبير، يُعد تحول المنظومات الغذائية أساسيّاً للتعجيل في إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولكن نظم الأغذية الزراعية لم تحظ سوى بجزء بسيط من إجمالي التمويل المناخي العالمي في الفترة 2021-2022. والفجوات في التمويل وفي التخطيط وفي البيانات فجوات حرجة تعوق تحول المنظومات الغذائية. وبعد تسليط الضوء على الفرص القائمة في مجالات الزراعة ونظم الأغذية الزراعية والأمن الغذائي في إطار اتفاقية المناخ، اختتم الخبير كلمته بالتشديد على أن تحقيق استدامة الزراعة والمنظومات الغذائية في إطار التصدي لتغير المناخ يشكل تحدياً عاجلاً، ولكنه يتيح فرصة كبيرة. وأشار إلى أن المنظومات الغذائية يمكن أن توفر، من خلال العمل المنسق الذي يرتكز على العلوم والحوكمة الشاملة ويحصل على التمويل الكافي، إنتاجاً وتغذية أحسن وبيئات أنظف وحياة أفضل.

13- وفي العرض الرئيسي الثاني، عرضت المتحدثة وجهة نظرها بشأن فوائد الأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي. وسلطت الضوء على أولوية حماية المنظومات الغذائية من أجل النهوض بالحق العالمي في الحصول على غذاء كافٍ وتحقيق الهدفَين 1 (القضاء على الفقر) و2 (القضاء التام على الجوع) من أهداف التنمية المستدامة، وشددت على أوجه الترابط بين أهداف اتفاقيات ريو والحق في الحصول على غذاء كافٍ. وقالت إن التحول الفعال يعتمد على مواءمة الحوافز والمسؤوليات والإجراءات بين العديد من الجهات صاحبة المصلحة، وإن أطر الرصد والتقييم المتينة تؤدي دوراً أساسيّاً في تتبع التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المناخية، وتعزيز المساءلة، وضمان تحقيق الاستثمارات نتائج ملموسة للمجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليها. وأشارت إلى أن الدعم السياسي القوي للأساليب المنهجية والكلية له أهمية بالغة في تحفيز الابتكار والتعاون المجدي وفي إلهام مشاركة مجتمعية أوسع نطاقاً، بما في ذلك مشاركة الشباب والنساء والشعوب الأصلية.

14- وشدّدت المتحدثة على أهمية التعاون المؤسسي على جميع المستويات، موضحةً أن لجنة الأمن الغذائي العالمي على استعداد للاستفادة من منتدى أصحاب المصلحة المتعددين دعماً لهذا التعاون. وأكدت القيمة التي يحققها تبادل معارف الشعوب الأصلية والمعارف المحلية والعلمية. وعلاوةً على ذلك، شددت على وجوب توفير 350 مليار دولار إضافي من دولارات الولايات المتحدة سنويّاً من أجل إحداث تحول في نظم الأغذية الزراعية كي تتمكن من التكيف مع تغير المناخ وتحقيق أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ، وعلى أن إعادة توجيه الاستثمارات العامة وعدم توظيفها في ممارسات ضارة بالبيئة من شأنه أن ييسّر عملية التحول. واقترحت أيضاً البناء على إعلان الإمارات العربية المتحدة المتعلق بالزراعة المستدامة والمنظومات الغذائية القادرة على التحمل والعمل المناخي الصادر

(11) للاطلاع على التعاريف والمراجع الكاملة انظر https://unfccc.int/documents/647804.

عن الدورة 28 لمؤتمر الأطراف[12]، وعلى استراتيجية وخطة عمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا للفترة 2026–2035[13]، وعمل التحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر[14]. ووجهت في الختام دعوة للانكباب على العمل الجماعي القائم على الإنصاف واستيعاب الجميع والابتكار، من أجل إحداث تحول في نظم الأغذية الزراعية بهدف تحقيق الرخاء وحماية الكوكب.

باء- العروض المقدمة من الأطراف

15- أوضح ممثل الأرجنتين تطور استخدام ممارسات الزراعة دون حراثة في البلد، التي ازدادت وباتت تغطي، بحلول عام 2019، حوالي 90 في المائة من الأراضي الزراعية (من صفر في المائة في عام 1989). وقال إن نظام عدم الحراثة يشتمل على تكثيف الإنتاج الزراعي وتنويعه، والإدارة المتكاملة للتغذية والإجهاد الحيوي، والاستفادة من التكنولوجيا لتحسين كفاءة النظام إلى أقصى حد. وأشار إلى أن فوائد الانتقال إلى مثل هذا النظام تشمل خفض استخدام الوقود الأحفوري، وزيادة احتجاز الكربون في التربة، وزيادة غلال المحاصيل وتحسين التنوع البيولوجي للتربة.

16- وقدّم ممثل أستراليا لمحة عامة عن الزراعة في البلد وعرضَ بالتفصيل السياسات الحكومية المعمول بها (مثل خطة العمل الوطنية للتربة) وتلك التي تعمل الدولة على وضعها (مثل خطة صافي الانبعاثات الصفري، التي ستشمل خطة قطاعية للزراعة والأراضي) من أجل دعم قطاع الزراعة المراعية للمناخ. وقال إن أستراليا تتكب على بناء قدرة نظامها الزراعي على التحمل وعلى تعزيز استدامته من خلال إدماج الاعتبارات المناخية في سياساتها وخططها الإنمائية عن طريق التشريعات. وسلط المتحدث الضوء على برنامج الحكومة الأسترالية للزراعة المراعية للمناخ، الذي يقدّم منحاً من خلال تدفقات استثمارية مختلفة تهدف إلى دعم المزارعين في اعتماد أفضل الممارسات، بتمويل من صندوق التراث الطبيعي، وتطرّقَ إلى مسألة وضع إطار العمل الأسترالي للاستدامة الزراعية، وهو عبارة عن مبادرة يقودها القطاع وتدعمها الحكومة.

17- وأوضح ممثل البرازيل أن اعتماد الأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة في البلد يقتضي أن يوضَع في الاعتبار دخل الأشخاص، والقدرة على التحمل، والتكيف، والفوائد المشتركة. وأكد المتحدث أهمية أن توفر الحكومات المعرفة والتكنولوجيا والتمويل للمزارعين في إطار نهج يركز على احتياجاتهم، الأمر الذي من شأنه أن يحقق لهم التنمية مع المساهمة في الوقت نفسه في تحقيق الأمن الغذائي وإنتاج الكتلة الأحيائية والطاقة الحيوية والمنتجات البيولوجية في خضم تغير المناخ. وقال إن البرازيل تطبق نهجاً متكاملاً لتنمية الزراعة على نحو يتسم بالاستدامة والقدرة على التحمل ويأخذ في الاعتبار المخاطر المناخية؛ وعلى هذا الأساس، تُنفَّذ خطة التكيف الوطنية وخطة الزراعة الخفيضة الكربون معاً، ويتنزل المزارعون في صميم الخطتَين. واختتم المتحدث كلمته بالتشديد على الدور التيسيري الذي يمكن أن تؤديه بوابة شرم الشيخ على الإنترنت[15] فيما يتعلق بتقديم الدعم في مجالَي التكنولوجيا وبناء القدرات.

18- وعرض ممثل الاتحاد الأوروبي السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمناخ والزراعة المعمول بها في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الاتفاق الأخضر الأوروبي، والسياسة الزراعية المشتركة، واستراتيجية

(12) انظر https://www.cop28.com/en/food-and-agriculture.

(13) الاتحاد الأفريقي. 2025. *استراتيجية وخطة عمل البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا للفترة 2026–2035*. متاح في https://au.int/en/documents/20241230/caadp-strategy-and-action-plan-2026-2035.

(14) انظر https://globalallianceagainsthungerandpoverty.org/.

(15) https://unfccc.int/topics/land-use/workstreams/agriculture/sharm-el-sheikh-online-portal.

الاتحاد الأوروبي للتكيف، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنوع البيولوجي لعام 2030، والاستراتيجية الأوروبية للقدرة على التحمل في مجال المياه. وقال إن "التحوط للمستقبل" في قطاع الأغذية الزراعية هو إحدى الأولويات الأربع في الرؤية المتعلقة بالزراعة والأغذية[16] التي قدمتها المفوضية الأوروبية في عام 2025. وأشار إلى أن أمثلة الأساليب المنهجية والكلية للإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة التي تُنفَّذ في الاتحاد الأوروبي تشمل تحقيق شبكة من المزارع في ألمانيا في الأثر المناخي والكفاءة الاقتصادية لتدابير زيادة مخزون الكربون العضوي في التربة، وإثبات الممارسات الزراعية الإيكولوجية في المزارع التجريبية في منطقة والونيا في بلجيكا، وتنمية الزراعة المنخفضة الكربون في أوروبا الوسطى.

19- وقدمت ممثلة فيجي باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ أمثلة على الأساليب المنهجية والكلية للإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة التي تُنفَّذ على مستويات الحكومة والمزارعين والمنظمات والمجتمعات المحلية في المنطقة. وأشارت إلى رؤية منطقة المحيط الهادئ لتكييف المحاصيل والتربة التي صدرت في الآونة الأخيرة، وكذلك إلى حفظ الموارد الجينية من خلال استنبات المحاصيل من أجل بناء القدرة على تحمل تغير المناخ (مثلما هو الحال في فانواتو)، واستخدام نهج تمتد "من الحيد البحري إلى الشعاب المرجانية" لحماية الموارد الساحلية، وتنفيذ إطار عمل للزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ يوفر للمزارعين إمكانية الحصول على الدعم المالي لتطبيق تدابير التكيف. واعتبرت أن إمكانية الحصول على التمويل المناخي بطريقة ملائمة وفي الوقت المناسب لها أهمية بالغة نظراً لأن مشاريع تطبيق الأساليب المنهجية والكلية تُنفَّذ على مدى عدة سنوات.

20- وأشار ممثل الهند إلى أن الزراعة توفر سبيل عيش لأكثر من 40 في المائة من سكان الهند، ولكن غالبية المزارع صغيرة والمزارعين يتعرضون لضغوط بغية التكيف مع الظواهر الجوية القصوى التي أصبحت أكثر تواتراً. وعرض المتحدث العمل الجاري في إطار برنامج بحوث الشبكة الوطنية للابتكارات في مجال الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ. وقدّم مثالاً على أسلوب منهجي وكلي لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة يتمثل في برنامج القرى القادرة على تحمل تغير المناخ، الذي يهدف إلى تعزيز قدرة المزارعين على تحمل تقلب المناخ والتكيف معه، بما في ذلك خطة توسيع نطاق البرنامج على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال تعبئة التمويل من وكالات التمويل الدولية وحكومة الهند.

21- وأوضح ممثل لبنان باسم الدول العربية أن المنطقة تتصدى على نحو متزايد لآثار تغير المناخ على الزراعة من خلال نُهج تتناول أوجه الترابط بين الأراضي والمياه والأمن الغذائي وسبل العيش الريفية. وقال إن العديد من البلدان العربية أدرج تدابير التكيف لبناء قدرة الزراعة على تحمل تغير المناخ في مساهماته المحددة وطنيّاً وفي خطط التكيف الوطنية، وإن هذه البلدان تعمل على تعزيز الفوائد المشتركة التي تحققها الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة من حيث تخفيف آثار تغير المناخ. وأضاف أن بعض البلدان تركز على النهج الترابطي بين المياه والطاقة والغذاء من أجل تعزيز قدرة المنظومات الغذائية على تحمل تغير المناخ. وأشار إلى أن العمل جارٍ، في إطار مبادرات إقليمية، على تحسين نظم الإنذار المبكر بالجفاف وتفشي الآفات والعواصف الغبارية. وذكر المتحدث تعزيز الممارسات الزراعية التي تصب في إطار تحقيق أهداف التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وإدراج الزراعة في الخطط الوطنية للمناخ، وضمان عدم إضرار السياسات المناخية بالأمن الغذائي، وتمكين الحوكمة الشاملة، والتعاون الإقليمي في مجال تبادل المعرفة وبناء القدرات باعتبارها أساليب كلية يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف عمل شرم الشيخ المشترك.

22- وأشار ممثل الفلبين إلى أن بلده يصنَّف باستمرار على أنه أكثر البلدان عرضة لخطر الكوارث الطبيعية، وإلى أن هذه الأحداث تتسبب في خسائر وأضرار كبيرة ومتزايدة في قطاع الزراعة. وقال إن

(16) انظر https://agriculture.ec.europa.eu/overview-vision-agriculture-food/vision-agriculture-and-food_en.

الحكومة الوطنية استهلت، في إطار سعيها إلى معالجة عامل الضعف هذا، مبادرة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في الزراعة لبناء مجتمعات محلية زراعية تتسم بالقدرة على التحمل من خلال تزويد المزارعين ومجتمعات صيادي الأسماك الأضعف حالاً في البلد بأدوات رقمية ومعلوماتية تترجم البيانات المناخية المعقدة إلى توجيهات عملية لدعمهم في عملية اتخاذ القرار. وبعدما عرض المتحدث أمثلة على التمويل المناخي الذي ورد من خلال قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف، ومن جملتها مشاريع ممولة من الصندوق الأخضر للمناخ، شدد على ضرورة المبادرة على وجه الاستعجال إلى توسيع نطاق توفير التمويل المناخي للبلدان النامية ونقل التكنولوجيا إلى هذه البلدان من أجل استكمال الاستثمار المحلي في العمل المناخي ودعمه.

23- وسلط ممثل جنوب السودان باسم أقل البلدان نموّاً الضوء على أن الزراعة في تلك البلدان تكتسي أهمية حاسمة للأمن الغذائي والنمو الاقتصادي وسبل العيش، ولكنها زراعة تهيمن عليها المزارع الصغيرة التي لها قدرة محدودة على التكيف. وعرض المتحدث أمثلة على أساليب منهجية وكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة اعتُمدت في أقل البلدان نموّاً، وتشمل نظم الإدارة المتكاملة للمراعي التي ساعدت على الحد من إزالة الغابات والرعي المفرط في السنغال؛ والإدارة المستدامة للأراضي والإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه اللتين ساعدتا على الحد من تعرية التربة في بوتان؛ واستراتيجيات الإيكولوجيا الزراعية الجاري وضعها في أوغندا. ووجه المتحدث دعوة عامة من أجل تعزيز التنسيق وتوطيد التعاون وتنفيذ السياسات بفعالية أكبر بين الأطراف والهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية والكيانات المالية والمنظمات الأخرى، وإنشاء صندوق مخصص لدعم تنفيذ نتائج عمل شرم الشيخ المشترك.

24- وأوضح ممثل سويسرا أن بلده يطبق نهجاً قائماً على المنظومات الغذائية من أجل ضمان الأمن الغذائي، وأن هذا النهج ينطوي على التصدي للتحديات من خلال النظر في سلسلة القيمة بأكملها ابتداءً من الزراعة وانتهاءً بالاستهلاك، وتناوُل الأبعاد الستة للأمن الغذائي، وهي إمكانية الوصول، والقدرة على التصرف، والتوافر، والاستقرار، والاستدامة، والاستخدام. وقال إن الاستراتيجية المناخية المتعلقة بالزراعة والأغذية لعام 2050 التي تطبقها سويسرا تعكس نهجها القائم على المنظومات الغذائية. وأضاف أن خطة عمل عام 2030 المصاحبة لها تحدد التدابير الرامية إلى تحقيق ثمانية أهداف فرعية، وتشمل التدابير المناخية النموذجية في قطاع الزراعة وكذلك مجالات العمل على مستوى المنظومة الغذائية، مثل الالتزام بخفض فاقد الأغذية والهدر الغذائي إلى النصف بحلول عام 2030، والربط بين الصحة والاستدامة، مشيراً إلى أن الاعتبارات البيئية باتت مدرَجة صراحةً في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالنظم الغذائية.

25- وأكد ممثل أوغندا باسم مجموعة الدول الأفريقية أن الأساليب الكلية والمنهجية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة أساليب متنوعة ومحددة السياق وتقودها البلدان في أفريقيا، وعرضَ أمثلة على هذه الأساليب، بما في ذلك تكامل سلاسل القيمة (مثل المكاديميا في ملاوي، وقصب السكر في جنوب أفريقيا، والعسل في زمبابوي)، ودعم الإنتاج المستدام (مثل مبادرة الجدار الأخضر العظيم في منطقة الساحل)، وإعطاء الأولوية للفئات الضعيفة (مثل إنشاء مصارف بذور خاصة بهم)، وتعزيز التنسيق والشراكات (المراكز الجامعة في نيجيريا التي تربط بين الوزارات والمزارعين والصناديق)، والتعاون بين بلدان الجنوب (مثل التعاون في زراعة الأرزّ المقاوم للفيضانات في غرب أفريقيا). ودعا المتحدث إلى تبسيط الوصول إلى وسائل التنفيذ لتطبيق هذه الأساليب، مع تعزيز هذا الوصول في الوقت نفسه، وإلى إنشاء منصة تنسيق في إطار اتفاقية المناخ، وإطلاق صندوق المناخ لقطاعَي الزراعة والأغذية في أفريقيا، وتحسين تنسيق العمل في مجال تغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي وإصلاح الأراضي بموجب اتفاقيات ريو الثلاث، وتقديم التمويل المناخي إلى أفريقيا دون زيادة عبء الدين الواقع على كاهلها.

جيم- العروض المقدمة من ممثلي فئات المنظمات المشاركة بصفة مراقب

26- أكد ممثل المنظمات غير الحكومية المعنية بقطاعَي الأعمال والصناعة الحاجة إلى عِلم مناخ قوي وقائم على النظم لضمان زيادة فهم فوائد التغييرات وعواقبها، وتبادل المعارف والتجارب بشأن الإجراءات والسياسات المناخية التي تعطي الأولوية لتحقيق الأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية. وشدد المتحدث على أهمية مكافأة المزارعين ومؤسسات الأعمال الزراعية على الإجراءات المناخية، ومواءمة متطلبات إبلاغ الشركات عن إجراءاتها المناخية، وهيكلة السياسات المناخية استناداً إلى نتائج قابلة للقياس لا إلى نُهج إلزامية. وقال إن التنفيذ المنهجي والكلي يتطلب نُهجاً علمية وتكنولوجية إيجابية تُمكّن المزارعين ومؤسسات الأعمال الزراعية من توسيع نطاق ممارسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ومن تحسين الإنتاجية في الوقت نفسه. وأشار إلى أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص والاستثمارات الفعالة لمجتمع الأعمال تتيح للجهات صاحبة المصلحة توسيع نطاق ممارسات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

27- وأكدت ممثلة المنظمات البيئية غير الحكومية أن الإيكولوجيا الزراعية هي الحل الكلي الأول في الزراعة، مشددةً على أن الإيكولوجيا الزراعية تدعم التكيف بينما تقلل الانبعاثات لأنها لا تعتمد على الوقود الأحفوري ولا تدفع إلى إزالة الغابات، وسلطت الضوء على العديد من قصص النجاح. وأوضحت المتحدثة ضرورة التخلص تدريجيّاً من الزراعة الصناعية واستهلال عمليات انتقال عادلة إلى الإيكولوجيا الزراعية، مشيرةً إلى أن الأساليب المنهجية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالأغذية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الفرص المتاحة في كامل حلقات سلسلة الإمداد، لأنه لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي في سياق أزمة المناخ إلا بتدخلات على صعيدَي العرض والطلب على السواء. ولكنها أضافت أن تحويل حوكمة المنظومة الغذائية إلى نماذج ديمقراطية ومنصفة مع إطار قوي للمساءلة ضروري من أجل تنفيذ مثل هذه الأساليب. واختتمت كلمتها بالقول إنه ينبغي إعطاء الأولوية للنُّهج الزراعية الإيكولوجية في الحصول على مزيد من التمويل المناخي القائم على المنح.

28- وسلطت ممثلة المزارعين والمنظمات الزراعية غير الحكومية الضوء على أن الأساليب المنهجية والكلية تستلزم ممارسات مجدية اقتصاديّاً ومستدامة إيكولوجيًّا وشاملة اجتماعيّاً تحمي الموارد الطبيعية الحيوية وسبل العيش. وفيما يتعلق بتحقيق أهداف العمل المشترك، شددت المتحدثة على أنه يجب اعتبار المزارعين مشاركين في ابتداع الحلول ومبتكرين مندمجين اندماجاً كاملاً في جميع مراحل العمل المناخي ابتداءً من التخطيط وانتهاءً بالتمويل، مشيرةً إلى الحاجة الماسة إلى إقامة شراكات استراتيجية للقطاعَين العام والخاص مع منظمات المزارعين بوصفها جهات وسيطة موثوقاً بها للاستثمار في الزراعة. ودعت إلى توفير تمويل يمكن التنبؤ به وإتاحته للمزارعين، ومنح هذه الفئة من المنظمات المشاركة بصفة مراقب مقعداً دائماً في مجلس إدارة صندوق مواجهة الخسائر والأضرار. وعلاوةً على ذلك، شددت على ضرورة توافر بيئات سياساتية ممكِّنة ومستقرة في الأجل الطويل لتعزيز ثقة المزارعين في الاستجابة إلى مناخٍ يزداد فيه التقلب وعدم اليقين، ولضمان سبل العيش الكريم.

29- وشدد ممثل منظمات الشعوب الأصلية على أنه يمكن الاستفادة من علاقة الشعوب الأصلية العميقة مع الطبيعة من أجل تعزيز جهود التخفيف من آثار تغير المناخ، وتحسين استراتيجيات التكيف، وزيادة القدرة على تحمل تغير المناخ، لا سيما فيما يتعلق بالمنظومات الغذائية للشعوب الأصلية. وأشار إلى أن أمثلة أفضل الممارسات في الأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي تشمل الحفاظ على التراث البيولوجي الثقافي في أمريكا الوسطى، بالتركيز على إنتاج كميات معتدلة من الأغذية باستخدام مجموعة واسعة من المحاصيل؛ ودمج المعارف التقليدية والغربية لتحقيق التوازن بين حفظ البيئة والاحتياجات الغذائية والاقتصادية، على نحو ما يمارسه

مجلس أمة الهايدا في كندا؛ وزراعة الأصناف المحلية من الذرة والفاصوليا وغيرهما من الأنواع، مثلما يفعل شعب المايا كاكتشيكيل؛ وتعاقُب المحاصيل الذي تطبّقه عدة شعوب أصلية.

30- وشدّد ممثل المنظمات غير الحكومية البحثية والمستقلة على ضرورة التصدي لتحديات متعددة في الوقت نفسه، بما في ذلك تغير المناخ وحفظ التنوع البيولوجي، وصحة الحيوان، وصحة الإنسان، وصحة التربة، وسبل العيش والأمن الغذائي، وهي تحديات وثيقة الترابط. وأشار إلى أنه سبق للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن أقرّت بضرورة البحث عن حلول في كامل أجزاء المنظومة الغذائية من أجل التصدي لهذه التحديات، ابتداءً من الإنتاج (مثل الحراجة الزراعية، والنظم الحرجية الرعوية، وتنويع المحاصيل وتعاقبها) وانتهاءً بالاستهلاك (مثل الحلول المحددة السياق، بما في ذلك التحول إلى نظم غذائية أكثر استدامة وغنىً بالنباتات، وبذل جهود للحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي). وشدد المتحدث أيضاً على أن الأساليب الكلية تركز أكثر على بناء القدرة على التحمل، وهو أمر مهم لصغار المزارعين، وعلى أهمية وضع المزارعين في طليعة الحلول. وقال إن هذه الفئة من المنظمات تعمل على إنشاء منبر لتبادل المعارف والتعاون في المواضيع المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك الحراجة الزراعية والإدارة المستدامة للمغذيات.

31- وعرضت ممثلة الجماعة المعنية بالمرأة والشؤون الجنسانية مثالَ مصرف البذور الذي تتولى زمامه مزارعات ريفيات في الهند، ويحفظ أصناف البذور الخاصة بالشعوب الأصلية. وشددت المتحدثة على الأهمية القصوى التي يمثّلها الاعتراف بحق الإنسان في الحصول على غذاء وتغذية كافيَين. ونظراً للاهتمام المتزايد باستخدام الزراعة، ولا سيما إدارة التربة والثروة الحيوانية، من أجل التعويض عن انبعاثات الكربون، أعربت المتحدثة عن قلقها إزاء تسليع الممارسات الزراعية وحقوق استخدام الأراضي، بسبب خطر التمويه الأخضر وإقصاء معارف الشعوب الأصلية. وقالت إن الزراعة هي قطاع أولوي في إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، ومع ذلك لا يُخصَّص لها سوى جزء بسيط من التمويل المناخي. وأشارت إلى أن معظم الأموال المخصصة للزراعة تُصرَف للبلدان المتوسطة الدخل وتُخصَّص للمشاريع الواسعة النطاق، وإلى أن صغار المزارعين غالباً ما يحرمون من هذه الأموال. وأوصت المتحدثة، في ختام كلمتها، بأن يركز العمل المشترك على إذكاء الوعي وتعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى ضمان مراعاة المنظور الجنساني والإنصاف في العمل المناخي.

32- وأشار ممثل المنظمات غير الحكومية المعنية بالأطفال والشباب إلى أن أكثر من نصف سكان العالم هم دون سن الثلاثين وإلى أن 30 في المائة من الشباب يعملون في الزراعة. وأضاف أن الأطفال والشباب يواجهون مخاطر أكثر من سواهم من جراء تغير المناخ، ولا سيما نقص التغذية بسبب فشل المحاصيل وتدهور الأراضي. وشدد المتحدث على أن الأساليب الكلية والمنهجية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة يجب أن تعترف بتجارب الأشخاص، التي قد تحددها هويتهم الجنسانية أو سنهم، وبضرورة ربط هذه الحقائق بالأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والصحية للأساليب الكلية والمنهجية. وأوصى المتحدث، في ختام كلمته، بإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الأطفال والشباب منذ بداية كل مشروع ودورة سياسات، وتعميم مراعاة المنظومات الغذائية في إجراءات التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره المتعلقة بالمسارات الوطنية القادرة على تحمل تغير المناخ، والاعتراف بالإيكولوجيا الزراعية باعتبارها حلّاً منهجيّاً وكليّاً في مجال المناخ.

دال- العمل الذي تقوم به كيانات التمويل

1- العروض

33- أوجز ممثل صندوق التكيف أنشطة الصندوق منذ بدء تشغيله في عام 2007، وقدّم لمحة عامة عن حافظة الصندوق التراكمية حتى حزيران/يونيه 2025، مع الإشارة إلى تخصيص منح تناهز

قيمتها 1,18 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة لـــــ 199 مشـــروع تكيف معتمداً، وإلى أن أكثر من 40 في المائة من هذه المشاريع موجود في أقل البلدان نموّاً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن الأمن الغذائي والزراعة يحصـــلان على نســـبتي 16,7 و13,5 في المائة على التوالي من إجمالي استثمارات الصـندوق. واختتم المتحدث كلمته بشرح الفرص المتاحة للحصـول على التمويل من صـندوق التكيف في مجالَي الزراعة والأمن الغذائي.

34- وقدّم ممثل مرفق البيئة العالمية وصندوق أقل البلدان نموّاً والصندوق الخاص بتغير المناخ لمحة عامة عن حافظة صـــندوق مرفق البيئة العالمية، ووصـــف كيف تبلورَ جدول أعمال الأمن الغذائي على مدى الدورات المتتالية التي عُقدت لتجديد موارد الصـندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية، مشيراً إلى أن جدول الأعمال تُوِّج بالبرنامج المتكامل للمنظومات الغذائية في إطار التجديد الثامن للموارد، الذي يرمي إلى دفع التحول المنهجي قدماً ويســـتهدف 32 بلداً بتمويل قدره 252 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقدم المتحدث أيضـــاً لمحة عامة عن مســـاهمات الصـــندوق الاســـتئماني لمرفق البيئة العالمية وصـــندوق أقل البلدان نموّاً في مبادرة الجدار الأخضـــر العظيم من أجل إصـــلاح الأراضـــي المتدهورة في منطقة الســـاحل، وعن مســـاهمات الصـــندوق الاســـتئماني لمرفق البيئة العالمية والصـــندوق الخاص بتغير المناخ في مبادرة إدارة التربة المتعددة البلدان في الدول الجزرية الصـغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي من أجل إعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصـــلية على نحو متكامل وإنشـــاء منظومات غذائية قادرة على تحمل تغير المناخ. وأوضـح المتحدث أن التدخلات الشـاملة لعدة قطاعات التي يقوم بها مرفق البيئة العالمية تحقق فوائد متعددة، من خلال اعتماد استراتيجيات كلية لمعالجة مسـائل الاسـتدامة في جميع نظم الأغذية الزراعية، وخلق فرص للتعلم وتبادل المعرفة يمكن أن تيسّر إحداث تحول في النظم، وإنشاء منابر لتبادل الدروس المســـتفادة وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب. وقال إن مرفق البيئة العالمية يعزز أيضـــاً استحداث تكنولوجيات مبتكرة وحلول مالية لتحرير استثمارات القطاع الخاص، وإنه يعزز اتساق السياسات من أجل ضمان وجود بيئة ممكِّنة لنظام أغذية زراعية يتسم بالاستدامة والقدرة على التحمل.

35- وقدّم ممثل الصندوق الأخضر للمناخ لمحة عامة عن حافظة الصندوق وأشار إلى حصول 131 مشـروعاً من بين 297 مشـروعاً على التمويل حتى الآن، وهي مشـاريع في مجالَي الزراعة والأمن الغذائي يخصـص لها الصـندوق تمويلاً قدره 6,24 مليارات من دولارات الولايات المتحدة، الأمر الذي سـاعد بدوره على تأمين تمويل مشـــترك بقيمة 11,85 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وقال إن التركيز في غالبية مشـاريع الزراعة والأمن الغذائي هذه انصـب على مجالات النتائج المتعلقة بالصـحة والرفاه وسـبل العيش والنظم الإيكولوجية، وإن 104 مشـــروعاً منها يتعلق بســـلاســـل القيمة، ودعم الممارســـات الزراعية القادرة على تحمل تغير المناخ، والتكنولوجيا المراعية للمناخ في الزراعة، وتحسـين معدات التجهيز، وإعادة تدوير الكتلة الأحيائية الزراعية والنفايات الزراعية، ودعم استخدام العبوات والمواد المستدامة، وكفاءة النقل، ودعم إصـدار الشـهادات البيئية والتوسـيم الإيكولوجي، وإنشـاء منابر لتبادل المعرفة من أجل تعزيز إمكانية تتبع البدائل المستدامة مثل الزراعة التجديدية، ومن ثم زيادة ربحيتها. وفي معرض تسليط الضـوء على أن المشـــاريع القطاعية يمكن أن تحقق فوائد في مجالَي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على السـواء، قدّم المتحدث أمثلة مؤشـرات لكل منهما، مثل التخفيضـات المحقَّقة والمتوقعة في انبعاثات غازات الدفيئة من خلال المشاريع الجارية، وعدد الأشخاص الذين يتمتعون بالأمن المائي القادر على تحمل تغير المناخ. واختتم المتحدث كلمته بتأكيد أن النتائج المبكرة التي حققتها مشـــاريع الزراعة والأمن الغذائي الممولة من الصندوق الأخضر للمناخ هي نتائج واعدة.

36- وأوضـــح ممثل البنك الدولي أن نظام الأغذية الزراعية هو أداة قيّمة لتحقيق مهمة البنك الدولي المتمثلة في القضـاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشـترك في كوكبٍ صـالح للعيش. وسلط المتحدث الضـوء على أن نظام الأغذية الزراعية يدور في حلقة مفرغة فيما يتعلق بمسـألة المناخ، لأن تغير المناخ

يهدد الأمن الغذائي العالمي ولأن ثلث الانبعاثات العالمية من غازات الدفيئة مصـــدره نظام الأغذية الزراعية، وبالنظر أيضاً إلى أثر زيادة أنشطة الأغذية الزراعية على انبعاثات غازات الدفيئة، مشيراً إلى أن التكيف وحده لا يكفي لضمان الأمن الغذائي العالمي. وأضاف أن عمليات ما قبل الإنتاج وما بعده وتغيير اسـتخدام الأراضـي تُشـكل أكثر من نصـف انبعاثات غازات الدفيئة من نظام الأغذية الزراعية، وأن هدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية كي لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية أو حتى درجتين مئويتين ســـيكون بعيد المنال إذا لم تُتَّخذ إجراءات مهمة للتخفيف من آثار تغير المناخ في نظام الأغذية الزراعية. وقال إن البنك الدولي يسعى إلى تخصيص 65 في المائة من استثماراته في مجال الأغذية الزراعية لتمويل الزراعة المراعية للمناخ (62 في المائة في عام 2024). وأشـــار إلى الموافقة في الفترة ما بين عامي 2022 و2024 على تخصـــيص مبالغ قدرها 7 مليارات من دولارات الولايات المتحدة في إطار التمويل المناخي للأغذية الزراعية، وهو ما أتاح دعم 4,7 ملايين مزارع في اعتماد التكنولوجيات الزراعية المراعية للمناخ. وقال إن من المتوقع أن تحقق المشاريع التي حصلت على الموافقة خلال تلك الفترة تخفيضات تراكمية في انبعاثات غازات الدفيئة تبلغ 175 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وذكر أن البنك الدولي يعمل أيضاً على استنباط المعارف والأدوات اللازمة لإحداث تحول في نظام الأغذية الزراعية، بسبل منها وضع خريطة طريق من أجل تحقيق صافي انبعاثات صفري في نظام الأغذية الزراعية[17].

2- الإجابات على الأسئلة

37- أوضح ممثل صندوق التكيف النهج الذي تقوده البلدان في تحديد الاستثمارات في مجالَي الزراعة والأمن الغذائي، ولكنه أشـار أيضـاً إلى أن المشـاريع يُفترَض أن تتماشـى مع إطار موارد الصـندوق الذي يجري تحديثه بغية الإبلاغ وفقاً للمواضـــيع الواردة في إطار الهدف العالمي المتعلق بالتكيف. وقال إن الصـــندوق يجري تقييمات لاحقة للمشـــاريع، ولكن من الصـــعب تقييم آثارها الاجتماعية. وأضـــاف أن الصـندوق لا يقدم سوى منح تغطي التكلفة الكاملة للتكيف، دون اشـتراط الاشـتراك في التمويل. وأشـار إلى أن مرفق البيئة العالمية يدعم عادةً المشـاريع من خلال الوكالات المنفِّذة المعتمدة، ولكن من الممكن أيضـاً اعتماد مصـــارف تعاونية، وإلى أن الصـــندوق أنشـــأ نافذة تكيف تقودها جهات محلية وتتيح للمزارعين الحصول على التمويل مباشرةً دون اعتماد.

38- وأوضـح ممثل الصـندوق الأخضـر للمناخ أن الصـندوق يسـتخدم معايير بيئية واجتماعية صـارمة لتقييم كل مقترح تمويل يتلقاه، وأنه لا يمول مؤسـسـات الأعمال الزراعية الكبيرة، وأن نسـبة 80 في المائة من حافظته الخاصـــة بالقطاع العام تتكون من المنح، مشـــيراً إلى ان القطاع الخاص يســـتخدم القروض ورأس المال السـهمي أكثر من المنح. وقال إن الصـندوق الأخضـر للمناخ يعمل على تبسـيط عملية اعتماد المنظمات التي تســـعى إلى الحصـــول على التمويل من الصـــندوق لتنفيذ مشـــاريع وبرامج متعلقة بتغير المناخ، وإنه يهدف إلى إنهاء دورة استعراض المشاريع في غضون تسعة أشهر، مع الاستمرار في توزيع المنح بالتساوي سنوياً بين مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ ومشاريع التكيف. وأقرّ المتحدث بالتحدي المتمثل في قياس مدى وصـــول مشـــاريع الصـــندوق الأخضـــر للمناخ إلى الفئات الأضـــعف حالاً داخل البلدان. وأشار إلى أن الصندوق يعمل على تيسير إمكانية الحصول على التمويل في حالة البلدان التي لم يسبق لها الحصـول على تمويل مناخي، وعلى وضـع آلية تتيح للشـعوب الأصـلية الحصـول مباشـرةً على التمويل المناخي. وأوضـح المتحدث أن اعتماد نهج قائم على سلاسل القيمة في المشاريع والبرامج المقدمة إلى الصندوق الأخضر للمناخ ليس شرطاً، بل هو خيار اعتمدته العديد من الأطراف التي تقدم مقترحات.

(17) Sutton WR, Lotsch A and Prasann A. *Recipe for a Livable Planet: Achieving Net Zero Emissions in the Agrifood System*. Agriculture and Food Series. World Bank. متاح في http://hdl.handle.net/10986/41468.

39- وسلط ممثل مرفق البيئة العالمية الضوء على السياسات المعمول بها من أجل ضمان تلبية مشاريع المرفق لاحتياجات الفئات الأضعف حالاً. وقال إن مرفق البيئة العالمية يسعى، على سبيل المثال، إلى ضمان إشراك منظمات المزارعين في تصميم المشاريع، في حين تهدف خطط العمل المراعية للمنظور الجنساني على مستوى المشاريع والبرامج إلى ضمان تصميم هذه المشاريع والبرامج على نحو يلبي احتياجات المرأة. وأشار إلى أن لمرفق البيئة العالمية أيضاً برنامج منح صغيرة مخصصاً لمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وإلى أن برنامج التحدي الشامل التابع لمرفق البيئة العالمية قد أوجد فرصاً للشباب والشعوب الأصلية (مثل المنح وإمكانية الوصول إلى منبر لتبادل المعارف وإقامة الشراكات).

40- وأكد ممثل البنك الدولي أهمية الثروة الحيوانية لسبل العيش والتغذية، لا سيما في البلدان النامية، ولكنه أشار إلى أن نسبة التمويل المناخي المخصص للثروة الحيوانية تبلغ مع ذلك 0,1 في المائة فقط. وأضاف أن الثروة الحيوانية هي مصدر رئيسي لغازات الدفيئة، مما يدل على أهمية إدراجها في الاستراتيجيات الشاملة للزراعة المراعية للمناخ. وختاماً، قال المتحدث إنه لا يجوز التركيز فقط على التكيف في قطاع الزراعة، ما دامت زيادة انبعاثات غازات الدفيئة من نظم الأغذية الزراعية مستمرة.

هاء- العمل الذي تقوم به الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية

1- العروض

41- قدمت الأمانة عرضاً استهلالياً عن تقريرها التوليفي السنوي بشأن الأنشطة المتعلقة بعمل شرم الشيخ المشترك التي اضطلعت بها الهيئات المنشأة والكيانات المالية وغيرها من الكيانات في إطار الاتفاقية[18]، بما في ذلك شرح نطاق التقرير[19]. وتحدد الجداول الواردة في المرفق الأول للتقرير ولايات الهيئات المنشأة والكيانات الأخرى التابعة للاتفاقية ومساهماتها ذات الصلة بالعمل المشترك، بينما يتناول المرفق الثاني خريطة طريق الأنشطة المتعلقة بأهداف العمل المشترك.

42- وتبعت العرض تأملات موجزة قدّمها ممثلو الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية عن كيفية مراعاة هذه الهيئات للأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي وتحقيق التفاهم والتعاون والتكامل في الخطط.

43- وأوضح رئيس اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا أن اللجنة تتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة من أجل تعزيز استخدام تكنولوجيا المناخ في نظم الأغذية الزراعية. وأشار إلى تقديم تقرير عن سبل مساهمة تكنولوجيا المناخ في إحداث تحول في نظم الأغذية الزراعية وسلاسل القيمة الخاصة بالأغذية الزراعية[20] خلال حوار رفيع المستوى أُجري في الدورة 29 لمؤتمر الأطراف بشأن المضي قدماً في التعجيل بعملية إعلان المساهمات المحددة وطنياً في نظم الأغذية الزراعية. وشدد رئيس اللجنة على أن تنفيذ تكنولوجيات المناخ تنفيذاً فعالاً أساسي للتعجيل في إحراز تقدم في إحداث تحول في نظم الأغذية الزراعية، وعلى أهمية مراعاة سلسلة القيمة بأكملها في تقييم احتياجات تكنولوجيا المناخ. وأوضح أن بناء القدرات ضروري لتحقيق فوائد تكنولوجيات المناخ، وأن توسيع نطاق تكنولوجيات المناخ وتيسير تنفيذها الفعال يتطلبان تمويلاً محدد الأهداف يسترشد بتقييمات الاحتياجات التكنولوجية.

(18) FCCC/SB/2025/4.

(19) وفقاً للمقرر 3/م أ-27، الفقرة 15، وللوثيقتين FCCC/SBSTA/2024/7، الفقرة 111، وFCCC/SBI/2024/13، الفقرة 58.

(20) FAO and UNFCCC. 2024. *Climate technologies for agrifood systems transformation – Placing food security, climate change and poverty reduction at the forefront*. Rome. متاح في: https://unfccc.int/ttclear/misc_/StaticFiles/gnwoerk_static/TEC_WEF/4ba082ff54714373ae717ca99b44ef3/a04e2613d1ff4e00908adea0848ef244.pdf.

44- وأوضح ممثل فريق الخبراء الاستشاري أن الفريق يدعم البلدان النامية الأطراف في الوفاء بالتزاماتها في مجال الإبلاغ عن الإجراءات المناخية بموجب الاتفاقية واتفاق باريس، بما في ذلك الإجراءات في قطاع الزراعة، وحدد التحديات الرئيسية التي تواجهها الأطراف في هذا الصدد. وقال إن الفريق يدعم الأطراف في الانتقال إلى استخدام منهجيات المستوى الثاني الأكثر دقة لتقدير الانبعاثات في عملية الإبلاغ، وفي بناء قدراتها في مجال التحديد الكمي لتأثيرات سياسات التخفيف من آثار تغير المناخ في قطاع الزراعة، وتحسين توقعات الانبعاثات الزراعية، وتحسين الإبلاغ عن إجراءات التكيف. وأكد المتحدث أن البلدان النامية الأطراف تحتاج إلى دعم مستمر وطويل الأجل من أجل تحسين المعلومات المقدمة عن الانبعاثات والإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة في بلاغاتها الوطنية وتقارير الشفافية لفترة السنتين.

45 وأوضح ممثل لجنة التكيف أن اللجنة تُدمج باستمرار الأساليب المنهجية والكلية في عملها، بما في ذلك الأساليب المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي. وقال إن اللجنة تعاونت أيضاً مع هيئات أخرى منشأة بموجب الاتفاقية ومع كيانات مالية بشأن تكنولوجيات التكيف ذات الأولوية، وإنها يسّرت حلقة عمل عن إشراك قطاع الأغذية الزراعية في بناء القدرة على تحمل تغير المناخ. وأشار إلى أن اللجنة توفر أيضاً مواد توجيهية لرصد تنفيذ خطط التكيف الوطنية، بما في ذلك النُهج الخاصة بالزراعة، وإلى أنها تقدّم، من خلال البوابة التفاعلية الجديدة لحالة إجراءات التكيف التي تتخذها الأطراف، رؤى عن الجهود التي تبذلها الأطراف على المستوى القطري[21].

46- وأوضح ممثل المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ أن المركز اشترك في تنظيم برنامج لبناء القدرات في مجال استخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل تعزيز قدرة الزراعة على التحمل وكفاءة الموارد. وقال إن مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، بوصفه الكيان التنفيذي لمسرّع الابتكارات المناخية التابع لصندوق التكيف[22]، يساعد على تعزيز نظم الابتكار الوطنية ويجتذب استثمارات القطاع الخاص في التكنولوجيا، مثل خدمات المعلومات المناخية، ونظم الإنذار المبكر لإدارة الكوارث الطبيعية، وتقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لرصد التغيرات البيئية كإزالة الغابات وتدهور الأراضي، والطائرات المسيّرة للزراعة القائمة على البيانات. وأضاف أن مركز وشبكة تكنولوجيا المناخ يقدّم أيضاً المساعدة التقنية في مجال الزراعة، وعرضَ أمثلة على عمل المركز في زمبابوي والسودان.

47- وأوضح ممثل الفريق العامل التيسيري لمنبر المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية أن الفريق يوفر حيزاً شاملاً لتبادل الممارسات الكلية والمتكاملة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وعرض أمثلة ذات صلة بالزراعة تشمل برنامج "شعاب الأمل المرجانية" من أجل الحد من ابيضاض المرجان وحفظ النظم الإيكولوجية الحيوية التي تدعم صيد الأسماك والأمن الغذائي في المحيط الهادئ، واستخدام الممارسات التقليدية لإدارة المياه من أجل معالجة شح المياه في الفلبين، ونشر نظام تقليدي لتصنيف التربة يساعد على تحديد المناطق المعرضة لخطر تعرية التربة في تايلند. وأشار إلى أن هذه الجهود تُظهر ما تنطوي عليه المعارف المحلية والعمل الذي يقوده المجتمع المحلي من إمكانات مفضية إلى التحول.

48- وأوضح ممثل فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نموّاً أن الفريق يساعد أقل البلدان نموّاً على وضع استراتيجيات كلية وشاملة لعدة قطاعات من أجل التكيف وبناء القدرة على التحمل في مجالَي الزراعة والمنظومات الغذائية. ويساعد عمل الفريق، الذي يشمل نشر الدروس المستفادة، على ضمان إدماج الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي في خطط التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً والقادرة على تحمل تغير المناخ.

(21) https://unfccc.int/adaptation_country_portal.

(22) انظر https://www.ctc-n.org/technical-assistance/afcia-ii-programme-continues-collaboration-between-unep-ctcn-and-adaptation-fund-boost-innovation.

2- الإجابات على الأسئلة

49- ردّاً على سؤال عن استخدام مصطلحَي نظم الأغذية الزراعية وسلاسل القيمة الخاصة بالأغذية الزراعية في عرض اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا، وهما مصطلحان لا يردان في عنوان حلقة العمل أو في القرار المنشئ لعمل شرم الشيخ المشترك، أوضح رئيس اللجنة التنفيذية المعنية بالتكنولوجيا أنه يرى أن حلقة العمل تتيح فرصة جيدة لتعزيز التفاعلات بين العمل المشترك وعمل الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية.

50- وقال ممثل المجلس الاستشاري لمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ، ردّاً على سؤال عما يفعله المركز لجذب الشباب إلى العمل في قطاع الزراعة على الرغم من عدم اليقين المتعلق بالمناخ، إن المركز يعمل مع جميع الجهات صاحبة المصلحة، بمن فيها ممثلو المزارعين الشباب، ويساعدها على تحسين تكنولوجيا المناخ واستخدامها في أنشطتها الزراعية.

رابعاً- موجز المناقشات

ألف- المناقشة العامة

51- استرشدت المناقشة العامة بالأسئلة التالية:

(أ) ما المطلوب لإنجاح الأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي؟

(ب) كيف يمكن تعزيز التعاون فيما يخص الأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي وإدماج هذه الأساليب في الخطط؟

1- الأساليب المنهجية والكلية

52- سلط المشاركون الضوء على الأولوية الأساسية المتمثلة في حماية الأمن الغذائي والقضاء التام على الجوع في العالم (الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة)، مع التصدي في الوقت نفسه لسوء التغذية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. واقترح أحد المشاركين أنه يمكن معالجة هذه المسائل من خلال إنتاج الأغذية على المستويَين المحلي والإقليمي عن طريق ممارسة الزراعة المراعية للمناخ والبيئة على نطاق صغير. وشدد مشارك آخر على ضرورة المبادرة على وجه الاستعجال إلى تعزيز تكيف النظم الزراعية وقدرتها على التحمل وفقاً للظروف الوطنية.

53- وأكد بعض المشاركين أهمية توافر الغذاء في سياق التحديات الغذائية والتغذوية العالمية، بما في ذلك ضرورة معالجة مسائل الحصول على الأغذية واستخدامها وتحقيق الاستقرار على هذا الصعيد. وتتضمن استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا للفترة 2026-2035، اللتان اعتُمدتا في كانون الثاني/يناير 2025، عدة التزامات تتعلق بالأمن الغذائي، بما في ذلك الهدف المتمثل في زيادة إنتاج الأغذية الزراعية بنسبة 45 في المائة في أفريقيا.

54- وذكر العديد من المشاركين أن اتباع نهج خاص بالمنظومات الغذائية يشمل جميع مكونات سلسلة القيمة، ابتداءً من إنتاج الأغذية وتخزينها وتجهيزها وانتهاءً بتعبئتها وتوزيعها واستهلاكها، ومعالجة الشواغل مثل فاقد الأغذية والهدر الغذائي أمر أساسي لضمان الأمن الغذائي ويمكن أن يساعد في الحد من استهلاك الوقود الأحفوري. وأضاف أحد المشاركين أن اتباع نهج خاص بالمنظومات الغذائية من شأنه أن يسهم في معالجة العديد من التحديات المترابطة القائمة ابتداءً من تغير المناخ وفقدان التنوع

البيولوجي وانتهاءً بتدهور الأراضـي وانعدام الأمن الغذائي والفقر. بيد أن مشـاركاً آخر أشـار إلى عيوب محتملة قد ينطوي عليها تحويل التركيز إلى المنظومات الغذائية بدلاً من الزراعة تحديداً، مثل خفض تركيز الجهات المانحة وكيانات التمويل على احتياجات المزارعين في مجال التكيف.

55- وسـلط بعض المشـاركين الضـوء على الفوائد المحتملة التي يمكن أن تترتب على اتباع نهج ترابطي بين الغذاء والمياه والطاقة. وسلط أحد المشاركين الضوء على العلاقة بين الطلب الأساسي على الأغذية وإمكانية الحصول على المياه والطاقة، وعلى ضرورة تحديد الأولويات الصحيحة للسياسات من أجل تحسين إدارة الروابط المعقدة بين المياه والطاقة والمنظومات الغذائية.

56- وأكد مشـاركون أن المنظومات الغذائية يجب أن تكون مسـتدامة اقتصـادياً وبيئياً واجتماعياً وثقافياً. وأشـاروا إلى أن الإجراءات المناخية المتعلقة بمنع تدهور التربة وزيادة غلة المحاصـيل لكل وحدة مياه مسـتخدمة يمكن أن تسـهم في تعزيز اسـتدامة الزراعة وإنتاج الأغذية في الوقت نفسـه. وشـدد عدة مشـاركين على أن تحقيق نتائج في مجالَي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في قطاع الزراعة يتطلب برامج يمكن التنبؤ بها فضلاً عن التزامات طويلة الأجل وفرص المساءلة. وسلط بعض المشاركين الضـوء على دور الإيكولوجيا الزراعية والمنظومات الغذائية التقليدية والخاصـة بالشـعوب الأصـلية في ضمان استدامة الزراعة. وأكد أحد المشاركين أن معالجة المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الأراضي وحقوق ملكية الأراضي أمر بالغ الأهمية في سياق الأساليب المنهجية والكلية. وأشار مشارك آخر إلى أن الانتقال العادل هو أمر أسـاسـي لاتباع أسـاليب منهجية وكلية في تنفيذ الإجراءات المناخية، من أجل ضمان اعتماد سياسات مناخية شاملة اجتماعياً وعادلة ومنصفة.

57- واتفق المشاركون في أن العمل المناخي يجب أن يكون مستنداً إلى العلوم والأدلة، وأن من المهم فهم أثر العمل المناخي في قطاع الزراعة. وأشار أحد المشاركين إلى ضرورة وضع إطار للرصد والقياس والإبلاغ والتحقق من أجل التحديد الكمي للنتائج البيئية التي يحققها العمل المناخي.

58- واتفق العديد من المشاركين في الدور الحيوي للابتكار في ضمان التنمية المستدامة في الزراعة والأمن الغذائي، بينما أكدوا ضرورة تبادل المعرفة بما يتماشى مع أهداف عمل شرم الشيخ المشترك وبناء قدرات المزارعين. وسـلط بعض المشـاركين الضـوء على دور نُهج أو تكنولوجيات محددة، مثل الزراعة الدقيقة والذكاء الاصطناعي، في المساعدة على معالجة أي مفاضلات بين التخفيف من آثار تغير المناخ والإنتاجية الزراعية.

2- التعاون والإدماج في الخطط

59- اتفق المشـاركون على نطاق واسـع في أهمية التعاون بين جميع مسـتويات الحكومة والأوسـاط الأكاديمية ومختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل العمل بصـورة مشـتركة على ابتداع حلول مناخية وتنفيذها. ودعا العديد من المشـاركين إلى تحسـين التنسـيق بين المصـالح المختلفة للوزارات والقطاعات والجهات صاحبة المصلحة على المستويين الوطني والدولي. وأشار أحد المشاركين إلى أهمية معالجة ديناميات الاقتصـاد السـياسـي، مثل الاختلالات في موازين القوى وأوجه عدم المسـاواة الهيكلية، وأهمية إدارة المفاضـلات والفوائد المشـتركة على نحو فعال. ودعا عدة مشـاركين إلى إنشـاء آلية تنسـيق لتحسـين تنفيذ الإجراءات المناخية في مجال الزراعة والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة، بينما دعا مشاركون آخرون إلى الاستفادة من الآليات والمؤسسات الدولية القائمة مع تجنب الازدواجية من أجل التعجيل بالتنفيذ.

60- وذكر مشاركون ضرورة مواءمة السياسات ومعالجة المسائل الشاملة لقطاعات ومنظورات (مثل المناخ والتنوع البيولوجي وتدهور الأراضـي، أو المياه والطاقة والمنظومات الغذائية) ومسـتويات حكم

مختلفة، مؤكدين أهمية التخلص من عقلية التقوقع وضمان الاتساق بين السياسات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية. وأوضح أحد المشاركين أن دعم جهود إصلاح الأراضي، وتنفيذ الممارسات الزراعية ذات الأثر الإيجابي على الطبيعة مثل الحراجة الزراعية، وحماية الموائل المتنوعة بيولوجيًّا والممارسات الزراعية الإيكولوجية وتعزيزها يمكن أن تكون لها فوائد متعددة، بما في ذلك في مجالَي تغير المناخ والأمن الغذائي. وأشار مشارك آخر إلى سبيل للتعاون يُضاف إلى مواءمة الجهود المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي في المساهمات المحددة وطنيّاً والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، ويتمثل في استخدام منظمة التجارة العالمية وسيلة لضمان استقرار التجارة الزراعية العالمية وإمكانية التنبؤ بها واستنادها إلى قواعد من شأنها أن تدعم تنفيذ الأساليب المنهجية والكلية على نطاق عالمي. وأضاف مشارك آخر أن ضمان الاتساق بين عمل شرم الشيخ المشترك والعمل ذي الصلة في إطار العمليات الأخرى بموجب اتفاقية المناخ أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق نتائج ملموسة ومجدية، لا سيما أن الزراعة قطاع شامل لعدة قطاعات.

61- واتفق العديد من المشاركين في أن تبادل المعارف ومعالجة الثغرات في القدرات ودعم البحوث الزراعية الوطنية أمور حيوية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة تنفيذاً فعالاً. وأشار أحد المشاركين إلى ضرورة زيادة القدرات البحثية من أجل تحسين فهم التكاليف والفوائد المترتبة على تنفيذ الإجراءات المناخية الموجهة نحو الزراعة، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر في قرارات المزارعين. وسلط مشارك آخر الضوء على ضرورة تصميم سياسات شاملة ومستندة إلى العلوم من أجل تمكين المزارعين، وعلى ضرورة احترام معارف الشعوب الأصلية وضمان تحقيق نتائج منصفة بغية إسهام الزراعة في العمل المناخي المجدي على الصعيد العالمي.

3- وسائل التنفيذ

62- أكد بعض المشاركين ضرورة دعم البلدان النامية في الحصول على التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات لدعم تكيف الزراعة وقدرتها على التحمل، وتقديم حلول عملية تحترم تنوع السياقات الوطنية. وأثار عدة مشاركين أيضاً مسألة نقص التمويل اللازم للتخفيف من آثار تغير المناخ في قطاعَي الزراعة والحراجة على الرغم من الإمكانات التي يتيحها هذا القطاعان في مجال التخفيف من الآثار. وأوضح المشاركون أن تحقيق درجة أعلى من السيادة الغذائية يتطلب استثماراً كبيراً في التنمية الريفية، بما في ذلك البنية التحتية والري والتحكم في الفيضانات والطاقة والخدمات اللوجستية والنقل والصرف الصحي والقدرات التقنية الأخرى. وأعرب مشاركون آخرون عن قلقهم بشأن نقص الموارد والدعم والوصول إلى الحلول التي تدعم الأمن الغذائي في سياق تغير المناخ، الذي تعاني منه الفئات الضعيفة بوجه خاص، مثل صغار المزارعين والمزارعين الأسريين والنساء والشباب والشعوب الأصلية.

63- وسلط بعض المشاركين الضوء على أهمية زيادة التمويل المناخي للزراعة والأمن الغذائي، مشددين على ضرورة تعبئة التمويل العام والخاص. وشدد المشاركون على ضرورة إعادة توجيه الإعانات الزراعية الضارة بالبيئة نحو الاستثمار، على سبيل المثال، في البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيات المبتكرة والبنية التحتية والممارسات الزراعية المستدامة. وأشار مشاركون آخرون إلى إمكانية اتباع نُهج قائمة على السوق لمكافأة المزارعين على نتائج العمل المناخي.

64- وسلط عدة مشاركين الضوء على أن نقل التكنولوجيات المبتكرة للعمل المناخي من أجل استخدامها في قطاع الزراعة أمر مهم لإحداث تحول في القطاع. وأضاف أحد المشاركين أنه يمكن دعم نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية في سياق النُّهج التعاونية المشار إليها في المادة 6(2) من اتفاق باريس.

65- وأشـــار أحد المشـــاركين إلى أن محدودية توافر خدمات الإرشـــاد الزراعي أدت إلى نقص في القدرات والتعليم والتدريب وفي تنمية القوى العاملة في العديد من البلدان، وهو ما يجعل من الصعب إدماج الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة في الخطط وتنفيذها. وأشـار بعض المشـاركين أيضـاً إلى أهمية بناء قدرات المزارعين لتحقيق نتائج في مجالَي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وإلى أهمية أن يكون صغار المزارعين والمجتمعات المحلية مشمولين بهذه الجهود الرامية إلى بناء القدرات وأن يستفيدوا منها.

4- مشاركة الجهات صاحبة المصلحة

66- اتفق العديد من المشـاركين في أن مشـاركة الجهات صـاحبة المصـلحة، بمن فيهم المزارعون والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والنساء والشباب والقطاع الخاص والمستهلكون، مشاركةً واسعة النطاق وفعالة ومتسقة هي أمر أساسي لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة تنفيذاً ناجحاً. وذكر أحد المشـاركين على وجه التحديد تصـميم نُهج بالاشـتراك مع المزارعين لخفض الانبعاثات وزيادة كربون التربة. وشُـدِّد على الدور المهم الذي تؤديه النســاء الريفيات بوصــفهن محرِّكات للأمن الغذائي، وعلى أنه يجب، من ثم، أن يشاركن مشاركةً فعالة في الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة.

67- وسلط عدة مشاركين الضوء على أهمية إعطاء الأولوية للفئات الضعيفة وإشراكها في تصميم الأساليب المنهجية والكلية. وسلط أحد المشاركين الضوء على ضرورة اعتماد نهج يركز على حقوق الإنسان في إحداث تحول في المنظومات الغذائية، ودعا إلى اتخاذ تدابير تراعي الإنصاف ويمكنها في الوقت نفسه التصدي للجوع وسوء التغذية وتغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، بسبل منها توفير إمكانية الوصول إلى الأراضي والتمويل وتصميم سياسات عامة مثل العمليات المستدامة لشراء الأغذية أو برامج الوجبات الغذائية المدرسية.

باء- التنسيق فيما يتعلق بالعمل المشترك

68- اقتُرحت الأسئلة التالية لتوجيه المناقشة بشأن التنسيق والبناء على الآراء التي أُبديت خلال حلقة العمل:

(أ) كيف تســهم الأســاليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي في تحقيق أهداف العمل المشترك؟

(ب) كيف يمكن تحســين تنســيق الأســاليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي فيما يتعلق بالعمل المشترك؟

69- واقترح عدة مشاركين أن تكون المناقشة المتعلقة بالتنسيق أوسع نطاقاً من موضوع حلقة العمل المحدد وأن تشمل جميع عناصر العمل المشترك، مشيرين إلى أن الأسئلة الإرشادية المقترحة مقيّدة للغاية، بينما اعتبرها مشاركون آخرون مفيدة. وإذ أكد الميسران المتشاركان أن الأسئلة الإرشادية ينبغي ألا تقيّد المداخلات، فقد دعيا المشاركين في حلقة العمل إلى إثارة أي نقاط يعتبرونها ذات صلة.

70- وأكد العديد من ممثلي الأطراف بشدة أهمية التنسيق فيما يتعلق بالعمل المشترك، وأثار عدة ممثلين منهم، استناداً إلى ما ورد في مناقشات سابقة خلال حلقة العمل، شاغلاً رئيسيّاً، مشيرين إلى أن الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية وكيانات التمويل تعمل فيما يبدو في "صوامع معزولة"، وإلى أنه يمكنها أن تكون أكثر تماشياً مع متطلبات تنفيذ عمل شرم الشيخ المشترك. ومن أجل معالجة هذه المسألة، أشار ممثلو الأطراف هؤلاء إلى ضرورة وضع صيغة توجيهات واضحة أو إنشاء آلية أو حتى تشكيل هيئة لتنسيق العمل وضمان إسهام الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية وكيانات تشغيل الآلية المالية في تحقيق

أهداف العمل المشترك. وأضاف أحد المشاركين أن مثل هذا التنسيق يمكن أن يساعد الأطراف على الاتفاق على تعريف للأساليب المنهجية وما تنطوي عليه.

71- وأشار مشاركون آخرون إلى أن ترتيبات التنسيق القائمة بموجب اتفاقية المناخ كافية، وشددوا على أن تنسيق العمل ليس مهمة تنجز مرة واحدة، بل هو مسؤولية مشتركة ومستمرة على عاتق جميع الجهات صاحبة المصلحة في المنظومة الغذائية، ابتداءً من الحكومات الوطنية وانتهاءً بالمزارعين. وأشاروا إلى أن تحسين التنسيق يتطلب التزاماً مستمرّاً يشمل الوزارات والقطاعات ومستويات الحوكمة على المستوى الوطني، وكذلك المزارعين. وذُكر التحالف العالمي للبحث في مجال غازات الدفيئة الناتجة عن الزراعة[23] مثالاً على آلية تنسيق ناجحة لتسريع التعلم وتمكين المزارعين من أجل خفض انبعاثات غازات الدفيئة من الزراعة على مستوى العالم.

72- وسلط أحد المشاركين الضوء على أهمية الأساليب الكلية والمنهجية لتحسين التنسيق بين أطر السياسات على المستوى الوطني؛ فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام نهج المنظومات الغذائية لإدماج السياسات والإجراءات في مجالات الزراعة والمناخ والأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش، على نحو ما يؤدي إلى تعزيز الاتساق والتنسيق بين الوزارات والقطاعات والجهات صاحبة المصلحة.

73- وكان الدعم المالي لتنفيذ الأساليب المنهجية والكلية مسألة مهمة للمناقشة. ولاحظ أحد المشاركين أن العديد من الأطراف سبق لها أن أدرجت أساليب منهجية لتنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث في مساهماتها المحددة وطنيّاً وفي استراتيجيتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي وتقاريرها عن تحييد أثر تدهور الأراضي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واقترح إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين لدعم تنفيذها.

74- وسُلِّط الضوء على أهمية تبادل المعلومات بغرض التنسيق. وأشار أحد المشاركين إلى أن فرص التعلم المبتكرة يمكن أن تكون مفيدة، مثل القيام بزيارات للاطلاع على المزيد من المعلومات عن أمثلة ناجحة لبحوث تتعلق بالممارسات الزراعية، وتنفيذ الأساليب المنهجية في بلدان مختلفة.

75- وختاماً، أشار عدة مشاركين إلى أن بوابة شرم الشيخ على الإنترنت هي أداة مهمة للتنسيق وتبادل المعرفة وبناء القدرات، وأُعرب عن القلق إزاء نقص التمويل اللازم لتفعيل البوابة على نحو كامل. وأعرب المشاركون عن أملهم في أن تُفعَّل البوابة تفعيلاً كاملاً في وقت قريب، لتصبح أداة عملية وديناميكية ويسهل الوصول إليها للتعلم وتوسيع نطاق الحصول على المعلومات وربط المشاريع بفرص التنفيذ فيما يتعلق بالإجراءات المناخية في مجال الزراعة.

خامساً- سبل المضي قدماً

76- يمكن أن تساعد العديد من الأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي على حماية الأمن الغذائي بفعالية، وفي الوقت نفسه، تحقيق فوائد التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ونظراً للترابط بين التحديات الحالية، يمكن استنباط نهج تساعد على معالجة مسائل أخرى في الوقت نفسه، مثل فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والفقر. فالزراعة قطاع معقد يشمل العديد من الجهات صاحبة المصلحة، لا بل إن المنظومات الغذائية تشمل عدداً أكبر. وتُعَد مشاركة الجهات صاحبة المصلحة على نطاق واسع وبطريقة متسقة أمراً أساسيّاً لتنفيذ الإجراءات المناخية بنجاح في قطاع الزراعة وفي جميع المنظومات الغذائية. ولا يمكن للأساليب المنهجية

(23) انظر https://globalresearchalliance.org/.

والكليـة أن تكلـل بـالنجـاح إلا إذا تمحورت حول المزارعين وأخـذت في الاعتبـار الظروف الوطنيـة وخصوصيات نظم الإنتاج الزراعي.

77- ومن أجل تنفيذ الإجراءات المناخية في الزراعة وتحقيق الأمن الغذائي على نطاق واســع، يجب أن تتوافر وسائل للتنفيذ. وقد سلط المشاركون الضوء على عدم كفاية التمويل المناخي، لا سيما التمويل المخصص لقطاع الزراعة، وجاؤوا بعدة أفكار من شأنها المساعدة في معالجة الوضع. وأشاروا أيضاً إلى ضـرورة نقل التكنولوجيا واتباع ممارسـات زراعية مبتكرة، فضـلاً عن بناء القدرات، وإلى أن هذه الخطوات يجب أن تشمل صغار المزارعين والمجتمعات المحلية وأن تعود عليهم بالفائدة.

78- واقترح المشــاركون طرقاً لتحســين فهم الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والتعاون بشــأنها وإدماجها في الخطط، وشددوا على أهمية النُهج المستندة إلى العلوم والأدلة، مسلطين الضوء على قيمة قياس نتائج العمل المناخي وتبادل المعرفة. ويجب مواءمة الســـياســـات وتحقيق التكامل في الجهود المبذولة على مســـتوى مختلف القطاعات والأبعاد، وضـــمان التعاون بين جميع مســـتويات الحكومة والأوســـاط الأكاديمية والقطاع الخاص من أجل نجاح العمل المناخي في قطاع الزراعة وفي جميع المنظومات الغذائية. ويشـكل التعاون والتنسـيق على المسـتوى الدولي وتبادل المعرفة وسـيلتَين مهمتين أيضـاً لضـمان نجاح الأساليب المنهجية والكلية لتنفيذ الإجراءات المناخية المتعلقة بالزراعة والمنظومات الغذائية والأمن الغذائي. ويمكن أن يؤدي عمل شـرم الشـيخ المشـترك دوراً مهماً في تيسـير التعاون في تنفيذ هذه الإجراءات المناخية.